عصبة الأمم والأمم الشرقية

لمناسبة انضمام أفغانستان اليها

للأستاذ محمد عبد الله عنان

انتظمت فى سلك عصبة الأمم دولة شرقيـة جديدة هى افغانستان ، وكان قبولها فى العصبة باجماع الآراء تقريباً ، ولم يبق خارج العصبة من أمم الشرق الأدنى والأوسط بعد دخول تركيا وافغانستان سوى مصر وسوريا والمملـكة السعودية واليمن . ولعلائق الأمم الشرقية بعصبة الأمم وموقفها منها تاريخ خاص ، يصح أن نستعرضه بهذه المناسبة . وقد بدأت هذه العلائق منذ مولد العصبة ذاتها ، وكانت العصبة يومئذ إحدى نفثات ذلك الانجيل الجديد الذى بشر به توماس وودرو ولسون أعظم ذهن هائم فى التاريخ المعاصر ، والذى انهارت مبادؤه ووعوده فى فرساى مهد تطبيقه . كان انجيل الصلح بين الأمم المتحاربة على قواعد التسامح والعـدالة ، وانجيل السلام والتفاهم ، وانجيل الحريات الدولية والاعتراف بحقوق الشعوب فى تقرير مصايرها ، فاستحال فى فرساى ، وفى نصوص معاهدة الصلح ، الى ركام من الشهوات القوية ، ومزقت باسمه شعوب ، وأرهقت أخرى ، ومنحت الحرية لشعوب ، وسلبت أخرى حرياتها ، وفرضت عليها العبودية بأسماء وصور جديدة . وكان المفروض أن عصبة الأمم ستندو عصبة دولية انسانية تجمع الأمم على احترام السلام والمثل الانسانية الخالدة ، ولـكنها جاءت منذ مولدها نفثة من تلك الروح التى أملت معاهدة الصلح ؛ روح الظفر والأثرة ؛ وكان موقفها من الأمم الشرقية بالأخص مناقضاً لجميع العهود التى قطعت ، والمبادىء التى قررت .

كانت اليابان والصين والهنـــد وسيام والحجاز هى الأمم الشرقية التى وقعت على ميثاق عصبة الأمم ومعاهـدة الصلح (وميثاق العصبة هو القسم الأول من المعاهدة) منذ وضعها فى يونيه سنة ١٩١٩ ، وبذلك غدت أعضاء فى العصبة منذ إنشائها ، وقد أبى الوفد الصينى أن يوقع معاهـدة الصلح احتجاجاً على بعض نصوصها التى تمنح الانتداب لليابان على بعض الأراضى الصينية التى كانت بيد ألمانيا ، ولـكن الصين اعتبرت عضواً فى العصبة لأنها وافقت على الميثاق . أما الحجاز فقد كانت يومئذ هى المملـكة العربية الجديدة التى أنشأها الانـكليز للحسين بن على ، والتى انهارت قبل أعوام قلائل . وكانت فارس من الأمم التى دعيت الى دخول العصبة منذ إنشائها ، وقد انضمت اليها غير بعيد ، وأما تركيا فقد كانت من أم الأعداء ، وكان مقضياً عليها بالتمزيق والاعـدام ، وكانت افغانستان تخوض يومئذ حرب الحرية مع الانكليز . وأما العراق وسوريا وفلسطين ، فقد كانت من ضحايا الانتداب الذى ابتدع لتوزيع أسلاب الدولة العثمانية الذاهبـة على الحلفاء . وكانت مصر ضحية الحماية الانكليزية التى أعلنت عليها قسراً أيام الحرب ، وكانت تضطرم بثورتها التحريرية التى انتهت بعد ذلك بعامين بالغاء انكلترا للحماية واعلان استقلال مصر من الوجهة النظرية . والواقع أنه لم يكن للشرق فى العصبة عند قيامها سوى صوت قوى واحد هو صوت اليابان . ولـكن اليابان كانت من دول الحلفاء ، وكان دخولها فى العصبة لتأييد نفس المبادىء وتحقيق نفس الغايات التى تؤيد وتعمل على تحقيقها الدول الغربية ، وكان لها نصيبها من أسلاب الحرب ، ولم تكن فى سياستها الاستعمارية أقل شرهاً من انكلترا أو فرنسا . وأما الصين فقد كانت تتخبط فى غمار الحرب الأهلية ، وكان تمثيلها فى العصبة على يد وحدة صغيرة فيها هى جمهورية كنتون الناشئة . وأما الهند فقد دخلت باعتبارها من الأملاك البريطانية لتشد الى جانب استراليا وكندا وجنوب أفريقية أزر بريطانيا العظمى فى سياستها ومشاريعها داخل العصبة . ودستور العصبة يجيز دخول الأملاك المستقلة والمستعمرات الحرة . وأما الحجاز فلم تكن لها يومئذ أية أهمية سياسية أو دولية ، ولم يكن مثولها فى مؤتمر الصلح ، ودخولها فى العصبة إلا ضرباً من المجاملة النظرية .

كانت عصبة الأمم منذ قيامها إذاً هيئة غربية فى روحها وفى جوهرها ، ولم تكن تمثل من الوجهة العملية شيئاً من المبادىء الرنانة التى أعلنها الرئيس ولسون فى ختام الحرب ، والتى أريد أن تكون قاعدة لعقد الصلح الحر بين الأمم المتحاربة وقيام عصبة حرة من الأمم تعمل على تخليد مبادىء الحرية والعدالة

والوئام فيما بينها ، ومع ذلك فقد بعثت مبادىء الرئيس ولسون المتعانقة بحريات الأمم ومصير الشعوب فى بعض الأمم المغلوبة شيئاً من الأمل ، وكان مفروضاً أن ذلك الهيكل الجديد الذى أقيم ليعاون فى تطبيق هذه المبادىء الخالدة — أعنى عصبة الأمم — سيكون بالفعل سنداً للأمم الشرقية فى جهادها فى سبيل الحرية والاستقلال ، ولكن ذلك الأمل كان وهماً ، وجاءت عصبة الأمم بالعكس لتقر من المبادىء والأساليب إزاء بعض الأمم الشرقية مايخالف كل عدالة وكل حق وكل عهد مقطوع .

ونذكر بهذه المناسبة أن الوفد المصرى برئاسة المغفور له سعد زغلول باشا كان يوم وضع معاهدة الصلح فى باريس يعمل فى سبيل القضية المصرية ، وقد احتج عبثاً على نصوص معاهدة الصلح التى تمس مصر ، والتى تقر حماية انكلترا المفروضة عليها رغم ارادتها ؛ ونذكر أيضاً أن سعد باشا أرسل الى الرئيس ولسون يرجوه باسم مبادئه مقابلة يبسط له فيها ظروف القضية المصرية ، فلم يجبه الرئيس ولسون الى هذا الرجاء . وكانت أول خطوة عملية اتخذتها عصبة الأمم لتأييد الاعتداء الواقع على الأمم العربية هو أنها أقرت نظام الانتداب الذى وضعه الحلفاء لتقسيم البلاد العربية وحكمها رغم العهود الصريحة التى قطعت خلال الحرب بمعاهدات ووثائق رسمية ، فأقرت الانتداب على سوريا لفرنسا ؛ وأقرت انتداب انكلترا على فلسطين وشرق الأردن والعراق : وأقرت عهد بلفور وما ترتب عليه من إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين ؛ ولم تحاول العصبة أن تتدخل يوم قسم الحلفاء تركيا إلى مناطق ودفعوا اليونان لاحتلال أزمير والتوغل فى قلب الأناضول ؛ ولما وقع الخلاف بين تركيا وانكلترا على مسألة الموصل واتفقتا على رفع الأمر إلى عصبة الأمم ، كان موقف العصبة مريباً ظاهر التحيز ؛ وكثيراً ما حاولت الأمم العربية أن تتقدم إلى العصبة بالشكوى من نظام الانتداب وما يرتكب فى ظله من ضروب الجور والعسف ، فلم تفز منها بالاصغاء قط ؛ ولم تكن لجنة الانتدابات الدائمة بالعصبة إلا سيف المستعمر الشرعى مصلتاً على رقاب الأمم الواقعة تحت الانتداب .

هكذا كان موقف عصبة الأمم نحو الأمم الشرقية المغلوبة منذ البداية . وقد أثبتت العصبة خلال أعوامها الأربع عشرة أنها غير أهل لتحقيق شىء من المبادىء والمهام العظيمة ، التى عهد اليها بالعمل على تحقيقها . وأسطع مثل لذلك مرقنها إزاء مسألة تخفيض السلاح ، وعجزها المطبق عن أن تحقق شيئاً فى هذا السبيل ، لأن تحقيقه لا يروق للدول المسيطرة على مجلس العصبة ؛ وأسطع مثل لوقوع العصبة تحت نفوذ الدول القوية ووحى النزعة الأستعمارية ، موقفها فى مسألة منشوريا ، التى ثارت منذ ثلاثة أعوام بين اليابان والصين ، وكلتاهما من أعضاء العصبة ؛ فقد استغاثت الصين بالعصبة حين غزو اليابان لمنشوريا ، فلبثت العصبة بين التردد والتمهل حتى تم استيلاء اليابان على منشوريا ولم تستطع أن تتخذ أى إجراء حاسم تنوه فيه باعتداء اليابان على الأراضى الصينية ، مع أنه قد نص فى ميثاق العصبة على عدة عقوبات تأديبية واقتصادية يتقرر اتخاذها ضد الدولة المعتدية فى مثل هذه الظروف . ولم ترض اليابان عن هذا التدخل رغم عقمه . فانسحبت من العصبة لتكون مطلقة اليدين فى تنفيذ سياستها الأستعمارية . وقد كان فشل العصبة فى مسألة منشوريا ذروة ضعفها وانحلال هيبتها ، فعملت الدول الغربية التى تستتر فى العمل وراء العصبة على تدارك هذا الضعف ، بحمل روسيا السوفيتية على الالتحاق بعصبة الأمم ، ولبت روسيا هذه الدعوة ، والتحقت بالعصبة بعد أن كانت تخاصمها وتعتبرها من أدوات الأستعمار المستترة حسبما فصلنا فى فصل سابق فى « الرسالة » . وأرادت الدول الغربية من جهة أخرى أن تقوى الظهر الشرقى لعصبة الأمم ، فسعت لدى تركيا حتى التحقت بالعصبة ، وكان التحاقها بها نتيجة مباشرة لانضمام روسيا اليها ، لأن السياسة التركية الخارجية تسير مع السياسة البلشفية الخارجية جنباً إلى جنب ، ولأن موقف الخصومة الذى اتخذته تركيا نحو العصبة من قبل لم يكن إلا مجاراة لسياسة حليفتها موسكو . ثم كان دخول أفغانستان أخيراً نتيجة أيضاً لنفس السياسة ؛ وأفغانستان تتأثر بنصائح موسكو ، وهى مدينة باستقلالها الأخير الى معاونة موسكو ومؤازرتها ، وهى تتأثر أيضاً بنصائح انجلترا ، وانجلترا يهمها تقوية الظهر الشرقى لعصبة الأمم ؛ ولذلك رأينا أغاخان مندوب الهند وأحد أبواق السياسة الأنكليزية يقول فى خطابه الذى ألقاه لمناسبة انضمام أفغانستان : إن أخطار الطابع الغربى للعصبة كانت واضحة ، وكانت دائما تغشى صبغتها

العالية ، فدخول أفغانستان يقوى طابعها العالمى ، ويزيدها قوة فى القيام بمهمتها .

هذا ويجب ألا ننسى أن العراق أيضاً عضو فى عصبة الأمم ، وقد دخلت العصبة منذ نحو عامين ، وكان دخولها نتيجة لعقد المعاهدة العراقية الانكليزية التى نالت بها العراق استقلالها الذاتى (سنة ١٩٣٠) وخروجها بذلك من ربقة الانتداب الذى كان مفروضاً عليها من قبل عصبة الأمم لمصلحة انكلترا . ويجب ألا ننسى أن دخول العراق فى العصبة كان مقروناً من جانب العصبة بمظاهرة تؤكد صبغة العصبة الغربية والاستعمارية معاً ، فقد وضعت العصبة لقبول العراق شروطاً تلفت النظر بتحاملها وشدتها ، ولا سيما فيما يتعلق بحماية الأقليات الدينية والجنسية ، وحرية البعثات التبشيرية فى القيام بأعمالها ، وتقرير الحق لكل دولة أن تشكو العراق إلى العصبة إذا رأت أنها قصرت فى تنفيذ تعهداتها .

ولم تنضم المملكة السعودية (نجد والحجاز) بعد الى عصبة الأمم ، وليس فى سياستها ما يدل على أنها تنوى أن تسعى الى هذا الانضمام فى القريب العاجل ، غير أنه يلاحظ أن المملكة السعودية معترف بها من جميع الدول الكبرى التى تسيطر على مجلس العصبة ، وأن علائقها بهذه الدول ولا سيما انكلترا حسنة ؛ وقد يكون فى الحوادث الأخيرة التى انتهت بدخول تركيا وأفغانستان فى العصبة ما يحمل المملكة السعودية على التفكير فى السعى إلى الانضمام الى العصبة ، أما اليمن فليست لها سياسة خارجية منظمة معروفة ، ومن الصعب أن يعرف موقفها فى هذا الشأن ، وإن كان الرجح أن الأمام لا يعلق على مثل هذا الانضمام أية أهمية . أما سوريا فهى لا زالت ترزح تحت الانتداب الفرنسى ، ومن المعروف أن السياسة الفرنسية تنوى متى استطاعت أن تعقد المعاهدة المنشودة مع سوريا ، أن تحذو فيها حذو المعاهدة الانكليزية العراقية من حيث العمل على التحاق سوريا بعصبة الأمم .

* * *

بقيت كلمة عن مصر وعن موقفها من العصبة ، فأما عن حق مصر فى الدخول فى عصبة الأمم فليس عليه غبار من الوجهة الدولية ، أولاً لأن مصر قد نالت استقلالها من الوجهة الدولية بتصريح فبراير سنة ١٩٢٢ ، وهى طبقاً لهذا التصريح دولة مستقلة ذات سيادة ، وثانياً لأنه لا يوجد فى ميثاق العصبة ما يمنع دولة فى ظروف مصر السياسية من الانضمام اليها ، . فالفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق تنص على أنه يحق لكل « دولة أو ملك مستقل (دومنيون) أو مستعمرة حرة فى حكم نفسها أن تغدو عضواً فى العصبة إذا وافق على انضمامها ثلثا أعضاء الجمعية العامة » ، ومصر ليست ملكا مستقلا ولا مستعمرة ، بل هى من حيث المركز الدولى دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد سلمت السياسة البريطانية لمصر بهذا الحق فى مشروع المعاهدة المصرية الانكليزية الذى وضع سنة ١٩٢٩ ، فنص فيه فى المادة الثالثة على مايأتى « إن مصر رغبة منها فى أن تصبح عضواً بجمعية الأمم ، ستقدم طلباً للأنضمام إلى تلك الجمعية ، طبقاً للشروط التى تنص عليها المادة الأولى من عهد الجمعية ، وتتعهد حكومة جلالة الملك البريطانية بتأييد هذا الطلب » . ونص فى مشروع المعاهدة المصرية الأنكليزية الذى وضع سنة ١٩٣٠ على ما يأتى « بما أن مصر تنوى أن تكون عضواً فى جمعية الأمم فان صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها كدولة مستقلة ذات سيادة فى أن تصبح عضواً فى جمعية الأمم عند ما تقوم بالشروط التى نص عليها فى عهد الجمعية »

ولكن هل تفيد مصر من الانضمام إلى عصبة جنيف سواء فى الحال أو الاستقبال ؟ لسنا ممن يعتقد ذلك . إن تاريخ عصبة الأمم إزاء الأمم الشرقية والأمم الضعيفة حسبما بسطناه لا يدلى بأن العصبة تأخذ بمبادئ المساواة والعدالة الدولية بين مختلف الأمم ؛ والعصبة سواء بنشأتها أو القوى المهيمنة عليها ، أو الغايات التى تعمل لها ، تنم عن روح غربية عميقة ، وربما نمت أيضاً عن روح نصرانية كما ظهر من موقفها نحو العراق فيما اشترطته عليها ثمناً لانضمامها إليها . ولن يكون شأن المثول فى العصبة فى ظروفنا الحاضرة إلا كشأن التمثيل السياسى الذى يكبد مصر مئات الألوف دون أن تجنى من ورائه مزايا عملية يعتد بها . وحتى لو سويت المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا وعقدت المعاهدة المصرية الانكليزية المنشودة ، وتأكد استقلال مصر من الناحية العملية ، فاننا لانجد ما يحمل مصر على السعى إلى